



مقاومة التطبيع توجه مذكرة احتجاج إلى وزارة الخارجية



عمرو موسى

مذكرة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية

مذكرة استفسار لمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية

بشأن الدور المناط لمملكة البحرين في المتابعة لمبادرة السلام العربية

معالي السيد عمرو موسى... المحترم

الأمين العام لجامعة الدول العربية

تحية قومية واحترام وبعد ...

تقدم لكم منظمات المجتمع المدني البحريني الموقعة أدناه ببالغ التقدير لدوركم المخلص في العمل العربي المشترك وجهودكم الطيبة لتوحيد الصف العربي بما يخدم المصالح العربية والقضية العربية الأساس المتمثلة بالقضية الفلسطينية.

حيث نود الإفادة بأنه في ضوء القرار الصادر عن لجنة المتابعة لمبادرة السلام العربية، المنبثقة عن القمة العربية، بشأن تشكيل مجموعات عمل لتسويق المبادرة اتفقت اللجنة والتي تضم وزراء خارجية ١٢ بلداً عربياً على تشكيل مجموعة عمل للترويج للمبادرة دولياً من خلال القيام بجولات خارجية وتكليف مجموعة أخرى بالتحرك داخل مجلس الأمن وبالتنسيق مع معاليكم للحصول على تأييد الأمم المتحدة للمبادرة، وان اتصالات اللجنة مع إسرائيل ستتولاها جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية باعتبارهما الدولتين الموقعتين رسمياً على معاهدات سلام وتقييمان علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، أما بقية الدول فلن تشارك في أي مفاوضات والاعتبار ذلك تطبيقاً مجانياً قبل أن تقدم إسرائيل أية تنازلات.

وعليه فإن المنظمات الأهلية البحرينية المدونة أسمائها أدناه تتطلع إلى قيام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتوضيح المسائل التالية:

(١) ما هو الدور/ المسؤولية المحددة لمملكة البحرين في

لجنة المتابعة لمبادرة السلام العربية؟

(٢) هل لمملكة البحرين دور ومسؤولية في الاتصال بأي مسئول إسرائيلي أم أن هذه المسؤولية حددت لكل من جمهورية مصر والمملكة الأردنية فقط حسب ما أعلن عنه بعد اجتماع لجنة المتابعة لمبادرة السلام وذلك في ١٨ ابريل ٢٠٠٧ بالقاهرة؟

(٣) ما هي الأدوار المحددة لباقي الدول العربية المنضوية في لجنة المتابعة؟

مقربين وشاكرين لمعاليكم سلفاً كريم تجاوبكم وجميل تعاونكم معنا لتوضيح المسائل المتقدم ذكرها أعلاه للرأي العام وذلك تعزيزاً لمبدأ الشراكة المجتمعية في دعم المواقف القومية شعبياً ورسمياً.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

البحرين في ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧م

الأمر الذي يفرض على الحكومات العربية التزاماً أخلاقياً وقومياً بعدم إعطاء أي إشارات لنسيان هذه الاعتداءات والجرائم بل اتخاذ مواقف سياسية ودبلوماسية مبدئية في شأن الصراع العربي الصهيوني.

سادساً: إن تبرير وزارة الخارجية بأن الواقع السياسي اليوم قد اختلف عن الواقع السائد قبل أربعين عاماً هو تبرير يتناغم وتصريح السفير الأمريكي في البحرين الذي ادعى فيه إن المقاطعة أسلوب قديم ولا يتماشى مع المرحلة الدولية الراهنة متناسياً بأن الحكومة الأمريكية مازالت تمارس سياسات سواء لكوبا وسوريا وإيران وغيرها من الدول وآخرها حكومة ميانمار، كما فرضت الحصار الجوي ضد ليبيا والعراق والسودان سابقاً، فضلاً عن استمرارها وتشديدها الحصار على الشعب الفلسطيني، بالتنسيق مع العدو الصهيوني، ولاسيما على قطاع غزة الأمر الذي يؤكد استخدام سلاح المقاطعة في السياسة الخارجية الدولية، والأولى بحكومة البحرين الالتزام بها وتوجيه جهودها الخارجية لدعم الشعب الفلسطيني سياسياً واقتصادياً وتعزيز خط الممانعة العربية بدلاً من (المساهمة) في تفكيك هذا الجدار العربي الوحيد المتبقي حالياً.

وبناءً على ما تقدم فإن الجمعيات والمنظمات الأهلية الموقعة على هذه المذكرة تطالب وزارة الخارجية على وجه الخصوص وحكومة مملكة البحرين بوجه عام باحترام إرادة ومشاعر شعب البحرين ومواقفه المبدئية والقوانين الصادرة وتطالب بالتالي:

(١) الكشف عن الأسباب الحقيقية للقاءات التي عقدت بين مسئولين حكومة البحرين والمسؤولين الصهاينة منذ مؤتمر مدريد في التسعينات من القرن الماضي والكشف عن محتواتها.

(٢) الإعلان الرسمي عن تراجع الحكومة عن مثل هذه السياسات والتوجهات التطبيعية مع العدو الصهيوني وعدم الاستجابة للضغوط الأمريكية والعودة إلى السلطة التشريعية قبل اتخاذ سياسات خارجية جديدة في هذا الإطار وانسجاماً مع مبدأ الشفافية التي تدعيه الحكومة، ومراعاة أن تكون جميع السياسات والتوجهات منسجمة مع الموقف الشعبي الواضح من هذه القضية المركزية والمبدئية وأن تكون ضمن الإجماع العربي وأن لا تتعارض بأي شكل من الأشكال مع الحقوق الأصيلة والمشروعة للشعب الفلسطيني.

(٣) الإعلان عن الأسباب الحقيقية لإغلاق مكتب المقاطعة الذي تأسس بقانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٣ (والذي لازال سارياً)، الأمر الذي يعتبر مخالفاً للقانون الذي أصدره الأمير الراحل صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ولم تلتزم به الحكومة. إن الجمعيات والمنظمات الأهلية إذ تحتج على مبادرة وزارة الخارجية وانتهاجها خطوات نحو التطبيع مع العدو الصهيوني تطالبها بالتراجع عنها والاعتذار لشعب البحرين وتقديم بيان واضح وشفاف عنها للمجلس النيابي واحترام قرارات السلطة التشريعية.



وزير الخارجية البحريني



وزيرة خارجية العدو الصهيوني

ثمرة ضغوط أمريكية عليها وهي أيضاً إحدى الشروط لإبرام اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي في ضوئها قامت حكومة البحرين بغلق مكتب المقاطعة وإنهائها لأحكام المقاطعة العربية للكيان الصهيوني.

رابعاً: إن قرار القمة العربية بشرط قبول إسرائيل للمبادرة العربية هو شرط ملزم للدول العربية بعدم الرضوخ لسياسات الكيان الصهيوني والاستجابة لشروطه التي تصر على البدء بالتطبيع مع الدول العربية أولاً وإقامة علاقات معها كي يقبل هذا الكيان بالتفاوض حول حل نهائي للقضية الفلسطينية، وما الخطوة البحرينية الأخيرة واستعداد حكومة البحرين لعقد لقاءات مع المسؤولين في الكيان الصهيوني سوى استجابة لشروط الكيان الصهيوني والابتعاد التام عن الالتزام بقرارات القمم العربية.

خامساً: إن مملكة البحرين ليست من دول المواجهة وليس هناك مبرر لإقامة مثل هذه الاتصالات والهرولة نحو عدو يرفض خيار السلام والحلول السلمية، بل إنه مازال يمارس شتى أنواع البطش والقتل والإرهاب والحصار والتجويع بحق الشعب العربي الفلسطيني وقيامه بحرب عدوانية على لبنان الشقيق في صيف ٢٠٠٦ وما خلفته هذه الحرب من دمار وقتل وتشريد لأكثر من مليون مواطن لبناني،

وجهة الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني وعدد من الجمعيات السياسية والاهلية مذكرة احتجاج إلى وزارة الخارجية ومذكرة استفسار إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية تعبر فيهما عن رفض مؤسسات المجتمع المدني واحتجاجه على اللقاء الذي تم بين وزير الخارجية البحريني ووزيرة خارجية العدو الصهيوني.

وذلك بشأن اللقاء الذي عقد بين وزير خارجية مملكة البحرين سعادة الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة ووزيرة خارجية الكيان الصهيوني تسيبي ليفني في نيويورك على هامش الدورة (٦٢) للجمعية العامة للأمم المتحدة وهذا نص المذكرة: انطلاقاً من أهدافنا والتزامنا بدورنا الوطني والقومي لتعزيز ثقافة المقاطعة ضد أي محاولات ترمي إلى التطبيع مع العدو الصهيوني الذي في ظل الوضع الفلسطيني ما زال يمارس عليه هذا العدو أنواع عديدة من الحصار والقتل والتجويع واحتلال الأراضي الفلسطينية والعربية.

فإننا جمعيات ومنظمات المجتمع المدني الموقعين أدناه نشجب خرق وزارة الخارجية البحرينية لقرارات المقاطعة وعدم التطبيع مع العدو الصهيوني وذلك من المنطلقات والحيثيات التالية:

أولاً: اعتراف وزارة الخارجية في بيانها الصادر والمنشور في الصحافة أن وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة قد التقى وزيرة خارجية العدو الصهيوني على هامش انعقاد الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو لقاء يخالف القرارات العربية التي تمنع التطبيع مع الكيان الصهيوني كما ويتعارض مع دستور المملكة والقوانين ذات العلاقة والخروج على الإجماع العربي والموقف الشعبي في هذا الشأن.

ثانياً: إن تبرير وزارة الخارجية بأن اللقاء المذكور يأتي في إطار قرار القمة العربية بتكليف لجنة متابعة من عدد من الدول العربية ومنها مملكة البحرين للجهود السلمية هو تبرير غير دقيق وغير صحيح حيث أن قرار لجنة المتابعة هو تكليف الدول المطبوعة (والتي تقيم علاقات دبلوماسية فقط) بالاتصال مع الكيان الصهيوني وهما جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية لطرح المبادرة العربية على الكيان الصهيوني مع اشتراط القمة العربية (في دورتها الثامنة عشرة بالرياض) قبول الكيان للصهيوني للمبادرة كشرط لاستمرار الاتصالات وهو الأمر الذي يفرض عدم إقدام أية دولة عربية أخرى، بما فيها مملكة البحرين، بأي اتصالات أو لقاءات مع العدو الصهيوني، وإن أي اتصالات يجب أن تنحصر مع الدول الأوروبية واللجنة الرباعية فقط.

ثالثاً: إن وزارة الخارجية لم تكن شفافة حسب بيانها المذكور حيث أن جملة من الإجراءات التي نفذتها حكومة البحرين هي إجراءات لا تمت بصلة بلجنة المتابعة للمبادرة العربية وإنما هي